مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

23-01-2021

العدد: 3115

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of palestine refugees in Syria

التداعيات القانونية للأزمة السورية على اللاجئين الفلسطينيين

- اليونان.. مناشدة للتكفل بعلاج فلسطيني سوري
- ناشطون يطالبون محافظة دمشق رفع يدها عن ملف مخيم اليرموك
- مخيم الرمدان معاناة مستمرة وأزمات اقتصادية خانقة
- شكوى من تراكم القمامة في مدخل مخيّم جرمانا

آخر التطورات

بدأت الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين تتغير بعد اندلاع الأزمة في سوريا، حيث أصبحت تظهر قرارات تخالف المراسيم والقوانين، وبشكل يعارض الدستور السوري نفسه، باعتبار القوانين والمراسيم أقوى من أي قرارات إدارية، فعلى صعيد التوظيف فقد بدأنا نرى مسابقات وإعلانات عن وظائف في دوائر الدولة تغيب عنها صيغة /من في حكمهم/ التي تشمل الفلسطينيين.

في حين أعلن خلال سنوات الحرب عن مسابقات واختبارات في العديد من الوزارات والمؤسسات، والدوائر الحكومية السورية ، لم يظهر في بعضها تعبير /من في حكمهم/الذي يعني الفلسطينيين، كما هو الحال في المسابقة التي أعلنت عنها جامعة حلب في 2020/8/26،ومسابقة المؤسسة السورية للمخابز بتاريخ 2020/8/12 حيث حددت المواطنين السوريين حصراً، وكذلك الحال مع الاختبار الذي أعلن عنه مصرف سوريا المركزي بتاريخ 2020/7/19 ،ومسابقة وزارة الصحة بتاريخ 2020/7/14،وهو ما ينطبق على الكثير من المسابقات والاختبارات التي أعلن عنها منذ العام 2011 ،فيما تضمنت العديد من المسابقات والاختبارات الأخرى الإشارة إلى الفلسطينيين عبر إدراج تعبير /من في حكمهم/في صيغة الإعلان .

وبخصوص التملك الذي كانت القوانين تنص على السماح للفلسطيني بامتلاك شقة سكنية واحدة في منطقة منظمة، دون تقييد امتلاكه لغيرها أو لأراض زراعية، أو محال تجارية عبر وكالات قانونية، أو بحكم من المحكمة، فقد تم تقييده من خلال قرارات تشترط الحصول على

موافقة من وزارة الداخلية والجهات الأمنية لتملك الفلسطيني، فيما لم تعد المحاكم تتيح للفلسطيني تثبيت ملكيته لأي عقار، بل تمنحه فقط إقراراً بالبيع وهو أقل قوة من حكم التثبيت.

كما بدأ الفلسطينيون يواجهون مشكلة عدم حصول أطفالهم ممن هم دون الخامسة عشرة على رقم وطني، على عكس أشقائهم السوريين الذين يحصلون عليه منذ تسجيلهم في النفوس، الأمر الذي يصعب على الفلسطينيين مسألة حصولهم على مستحقاتهم من الخبز والمواد التموينية عبر البطاقة الذكية، والتي بات التوزيع محصورا بها.

وتشكل هذه التغييرات في التعاطي القانوني مع وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، عبئاً إضافياً على كاهلهم، وخصوصاً أن هناك تخوفاً من المزيد من التضييق عليهم في إطار سياسة بات النظام السوري يعتمدها، في محاولة لإرضاء بعض مؤيديه من الذين يطالبون بحرمان الفلسطينيين من الحقوق التي منحت لهم في عهود سابقة، على خلفية الموقف الذي اتخذه الكثيرون منهم بالوقوف إلى جانب مطالبة الشعب السوري بحقوقه.

وإلى جانب هذه التغيرات التي طرأت على طريقة التعاطي القانوني مع الفلسطينيين في سوريا بعد الأزمة، يمكن أن نشير أيضا إلى المرسوم الذي صدر في أيلول 2016 ، والذي رفع قيمة استخراج وثيقة سفر اللاجئين الفلسطينيين حصرا إلى 10 آلاف ليرة ضمن نظام الدور ، و25 ألفا للمستعجل ،وهو ما لم يشمل السوريين، كما تم منع الفلسطينيين بين عامي 2012 و2016 من التوجه إلى الشمال السوري، حيث كان حاجز القطيفة يلقي القبض على أي فلسطيني متجه نحو المناطق الشمالية ويحيله إلى الفروع الأمنية للتحقيق معه ، واعتقل نتيجة لذلك العشرات من الفلسطينيين.

وتم خلال الأزمة أيضاً فصل مئات من الموظفين الفلسطينيين من وظائفهم بطريقة تعسفية، بسبب عدم السماح لهم بالحصول على إجازات سنوية بلا أجر، أو التضييق على دوامهم رغم الظروف الصعبة، وحرمانهم من توكيل أحد أقاربهم لتسيير أوراقهم وشؤونهم الوظيفية عند سفرهم أو تغيبهم عن وظائفهم.

من جهة أخرى أطلق عدد من الناشطين نداء إنسانياً للتكفل للمنظمات الإنسانية والصليب الأحمر الدولي وأصحاب الأيادي البيضاء بالتكفل بعلاج اللاجئ الفلسطيني السوري "محمد عبد الله" (24 عاماً) المهجر في اليونان، الذي تعرض لحادث دهس من قبل دراجة نارية، ما سببت كسر في منطقة مشط القدم وتأذي مفصل القدم الواصل بالساق .

ووفقاً للناشطين أن محمد بحاجة إلى عملية "خلق عظم مفصل القدم بالاستعانة بمسامير وبراغي"، حيث تبلغ تكلفة العملية حوالي 1362،68 دون تكاليف الجلسات العلاجية القادمة والدواء، منوهين أنه تم تأمين مبلغ 360 يورو من تكاليف العملية وبقي 1000 يورو.

محمد الذي لا يملك تصريح إقامة نظامية هو وعائلته في اليونان يعانون من أوضاع معيشية صعبة، جراء عدم تكفل الدولة بتقديم خدمات الرعاية الصحية العامة للمقيمين على أراضيها بصورة غير نظامية، مما يحرمهم من زيارة العيادات الخارجية في المستشفى، أو إجراء الاختبارات التشخيصية، واجراء تصوير أشعة أو الحصول على أدوية ومعاينة طبية عادية حتى .

في سياق مختلف طالب عدد من الناشطين محافظة دمشق برفع يدها عن ملف مخيم اليرموك نهائياً بدائرة خدماتها، لأنها أثبت فشلها الذريع تجاه المخيم خلال العامين الماضيين، مشيرين إلى أنها لم تحرك ساكناً ولم تقدم أي خدمات لتحسين واقع البنى التحتية ورفع الأنقاض والركام من حارات وشوارع المخيم، كما أنها لم تستطع إبقاق سرقة بيوت وممتلكات الأهالي وتوقف عفيش واحد وتحيله للقضاء .

وشدد الناشطون على ضرورة عودة اللجنة المحلية لمخيم اليرموك كسابق عهدها تابعة لوزارة الادارة المحلية مباشرةً، منوهين إلى أنهم لم يروا من محافظة دمشق سوى اصدار المخطط التنظيمي الأسود، الذي كان يهدف لزيادة مأساة أهالي اليرموك الذين يعانون من الفقر والتشرد والأزمة تلو الأزمة نتيجة عدم تمكنهم من العودة إلى منازلهم، متسائلين عن

سبب هذا الاستخفاف بحقوق الملكية وصيانتها وقدسيتها المنصوص عليها بالدستور.؟ تجاه سكان مخيم اليرموك، ومن خول لكم ذلك .

وكان أهالي مخيم اليرموك اشتكوا في وقت سابق من مماطلة محافظة دمشق بصفتها المسؤولة المباشرة عن المخيم، منتقدين عدم جديتها في العمل وانشغالها بالدراسات البطيئة التي تعتبر مضيعة للوقت، معتبرين ذلك استخفاف بمعاناتهم وعدم اكتراث بمصيرهم، مطالبين المحافظة رفع يدها عن ملف مخيم اليرموك لفشلها في إدارته.

أما في ريف دمشق اشتكى سكان مخيم الرمدان بريف من أزمات معيشية عديدة أهمها غلاء الأسعار وانتشار جائحة كورونا، والبطالة وشح المواد الغذائية والأدوية والمحروقات.

كما يعاني المخيم من أزمة المياه وانقطاع التيار الكهربائي لفترات زمنية طويلة وعدم توفرها مما دفع بعض الناشطين ووجهاء المخيم لإطلاق نداء طالبوا فيه وكالة الأونروا، والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التدخل من أجل حل هذه الأزمة.

الجدير ذكره أن مخيم الرمدان من المخيمات الفلسطينية في سورية يقع في الجنوب الشرقي لمدينة دمشق بمسافة ما يقارب 50 كم، على بعد 9 كم من مدينة الضمير.

إلى ذلك اشتكى أهالي مخيّم جرمانا بريف دمشق من انتشار القمامة في مدخل المخيم بشكل كبير، نتيجة النفايات التي يقوم بعض السكان برميها في مدخل المخيم، محذرين من نتائج الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات، التي تتسرب إلى البيوت، منددين بالإهمال المتعمد، الذي ينعكس على الصحة العامة والبيئة بشكل عام.

بدورها نشرت إحدى صفحات موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك المعنية بنقل أخبار مخيم جرمانا صوراً عديدة تظهر تراكم النفايات في شوارع وحارات ومدخل المخيم، مطالبة من المعنيين رفع القمامة من مدخل المخيم وتحمل مسؤولياتهم الخدمية تجاه أبنائه .

في حين يعاني سكان مخيم جرمانا من عدم توفر بعض خدمات البنى التحتية وخاصة تلك المتعلقة بالصرف الصحي، والكهرباء، والماء، في حين تتصدر مشكلة انقطاع المياه عن منازل وحارات المخيم واجهة الاهتمامات لسكانه الذين يجبرون على شراء المياه من الصهاريج بأسعار مرتفعة مما فاقم من معاناتهم وأزمتهم المعيشية والاقتصادية.